

Distr.: General  
8 May 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مركز القيادة العالمية النسائية، وهو منظمة غير حكومية تتمتع  
بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

250612 200612 12-31430 X (A)



## البيان

### أسباب أهمية حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

يشير مركز القيادة العالمية النسائية في جامعة روتجرز إلى أن من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء أن تنصدي لمسألة البيئات الملائمة التي تؤدي إلى الفقر، كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعترف المركز بإطار حقوق الإنسان كعنصر رئيسي في تقييم سياسات الاقتصاد الكلي. ويمكن أن تُستخدم سياسات الاقتصاد الكلي إما في تعزيز أو إضعاف تمتع الناس بحقوق الإنسان الأساسية. ويوفر إطار حقوق الإنسان وسيلة يمكن من خلالها تقييم سياسات الاقتصاد الكلي لضمان تحسين أعمال الحكومات لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في العمل وفي مستوى معيشي لائق، المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية.

وفي المناخ الاقتصادي الحالي، تركز السياسات على التقشف في حين يعاني السكان من ارتفاع مستويات البطالة وعدم المساواة. وتنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي تركز على توليد فرص العمل من منظور حقوق الإنسان هو وسيلة فعالة لتسهيل خلق فرص العمل وتوفير العمل الكريم من أجل القضاء على الفقر. ومن الجوانب الأساسية للالتزامات الدول بحقوق الإنسان عدم التمييز والمساواة. وتحظر اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة أي تمييز ضد المرأة بجميع أشكاله وتُلزم الدول بإدانة هذا التمييز واتخاذ "جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق (المادة ١١)". وبالمثل، تتناول بالتفصيل المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبدأ المتعلق بالتمييز والمساواة.

ووفقا لما تبينه الأدلة، يعاني الرجال والنساء من الفقر والضعف بشكل مختلف؛ ومع ذلك فلم يول إلا اهتمام ضئيل للواقع المادي ودور كل من المرأة والرجل عند قياس الامتثال للأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لمسؤولية المرأة في اقتصاد توفير الرعاية، فإن سياسات الاقتصاد الكلي ومؤسساته، بما في ذلك السوق، تؤثر بشكل ملموس على فرص المرأة وقدراتها. ويمكن أن يكون لسياسات تقشف محددة تأثير يتمثل إما في تقليل أو زيادة عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ونتيجة لتقسيم العمل بين الجنسين، تتحمل المرأة قدرا أكبر من المسؤولية عن العمل غير المدفوع الأجر مما يقلل من قدرتها على اكتساب الخبرة. وتنص المادة ٢٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص

حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصاً في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة“.

وتوفر حقوق الإنسان إطاراً واضحاً ومعتزفاً به عالمياً يعطي توجيهات لتصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الاقتصادية. ولضمان تحسين تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل الكريم للقضاء على الفقر، يوصي مركز القيادة العالمية النسائية الدول الأعضاء بما يلي:

- وضع سياسات للاقتصاد الكلي تيسر الحق في العمل ومستوى معيشي لائق
- سن قوانين عن العمل اللائق في مجال العمالة تترك ما يكفي من أوقات الفراغ، وعن العمل غير المدفوع الأجر لرعاية الأسر والأنشطة المجتمعية
- خلق وظائف ذات نوعية لائقة وفرص للعمل موزعة بالتساوي بحيث تشمل النساء والسكان المهمشين
- إنشاء آلية مناسبة يمكن من خلالها لوزارات وإدارات الاقتصاد والمالية على المستوى الوطني أن تفهم وتصوغ بشكل أفضل السياسات التي تعبر بدقة عن الصلات القائمة بين أعمال حقوق الإنسان وسياسات الاقتصاد الكلي.